

# نشرة صندوق النقد الدولي

الراصد المالي

## كيف يمكن لسياسة المالية العامة تهدئة قطار الرعب الذي يحمل السلع الأولية

نشرة الصندوق الإلكترونية

7 أكتوبر 2015



إنشاء أطر المالية العامة القوية يمكن أن يهدئ قطار الرعب لتقلبات إيرادات الموارد الطبيعية (الصورة: C.J. /Burton/Corbis)

- البلدان التي تبني احتياطياتها الوقائية تشهد هبوطاً أهدأ حين تنخفض أسعار وإيرادات السلع الأولية
- يجب إدارة الإنفاق العام والاجتماعي بحرص لتحقيق منافع طويلة البقاء
- قوة أطر المالية العامة والمؤسسات التي تركز عليها يمكن أن تضمن دعم الموارد الطبيعية للنمو طويل الأجل

تواجه الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية تحديات جسيمة في إدارة أسعار السلع الأولية المتقلبة التي يصعب التنبؤ بوجهتها. ويبحث صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقرير "الراصد المالي" كيف يمكن للبلدان فرض الضرائب والإنفاق بحكمة حتى تصبح ثرواتها من النفط والغاز والمعادن وسيلة لدعم التنمية الاقتصادية القوية والمستقرة.

تستطيع سياسة المالية العامة تخفيف آثار التقلب الذي تشهده أسعار السلع الأولية على الاقتصاد المحلي أو تضخيم هذه الآثار. ففي العديد من البلدان، أدت التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية إلى تذبذبات حادة في النفقات العامة، مما أدى بدوره إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية.

ولكن الإصلاحات الصحيحة يمكن أن تُحدِث فرقاً. وفي هذا الصدد، قال السيد فيتور غاسبار، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق إن "تحسين أطر وسياسات المالية العامة يساعد في جعل الموارد الطبيعية نعمة بالفعل للبلدان الغنية بها".

إذاً كيف يمكن للبلدان تهدئة قطار الرعب الذي يحمل السلع الأولية؟ يوضح تقرير الراصد المالي كيف يمكن لزيادة استقرار النفقات أن تساعد على جعل الطريق أقل وعورة، وكيف يمكن للاستثمارات العامة المخططة بدقة أن تساعد على تحقيق صعود اقتصادي متوالٍ، وكيف يمكن لأطر المالية العامة أن تحدد مسار المستقبل البعيد.

طريق أقل وعورة: الحفاظ على الاستقرار المالي

أظهرت تجارب العقود الأخيرة أن كثيرا من البلدان تجد صعوبة في إدارة التقلبات المحيطة بالسلع الأولية. فغالبا ما يتسارع معدل الإنفاق العام بصورة ملحوظة في فترات ارتفاع الأسعار وينخفض في فترات هبوطها. وهنا يكمن الدور الرئيسي الذي تستطيع المالية العامة القيام به في نقل تقلبات أسعار السلع الأولية إلى الاقتصاد المحلي. ويتسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلي، بدوره، في عرقلة النمو القابل للاستمرار.

وتتضح هذه المسألة في الدورة الأخيرة التي اجتازتها أسعار السلع. فقد شهدت بلدان كثيرة زيادة هائلة في إيرادات الميزانية أثناء طفرة الإيرادات الاستثنائية في الفترة 2003-2008، حتى أنها تجاوزت 200% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2002 في بعض الحالات، مما أتاح التمويل اللازم لإجراء زيادات ضخمة في الإنفاق. وهناك حالات زاد فيها حجم الميزانية بأكثر من ثلاثة أضعاف. وفي المقابل، قامت بلدان أخرى بالفعل ببناء احتياطات مالية كبيرة خلال السنوات التي ارتفعت فيها أسعار السلع الأولية.

ومع الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية مؤخرا، سيكون على معظم البلدان تخفيض الإنفاق، وسيكون التخفيض المطلوب كبيرا في بعض الحالات. غير أن البلدان التي تمتلك احتياطات مالية سيكون بمقدورها كبح الإنفاق بوتيرة أكثر تدرجا وتخفيف أثر هذا التخفيض على الاقتصاد.

### صعود متوالٍ: تشجيع التنمية الاقتصادية

يعتبر تصميم استراتيجية ملائمة طويلة الأجل لإدارة الموارد الطبيعية مهمة معقدة. فإذا استهلكت الثروة، سيزداد البلد فقرا مع نضوب موارده الطبيعية. وتعمل الاستراتيجيات جيدة التصميم على تشجيع التنمية الاقتصادية بالاستثمار في البنية التحتية على سبيل المثال. والاستثمار في الإنسان يكتسب نفس درجة الأهمية، وذلك بتحقيق نتائج أفضل في قطاعي الصحة والتعليم. ويُلاحظ أن هذه القرارات معقدة نظرا لضرورة التعامل مع درجة عدم اليقين العالية التي تحيط بأسعار الموارد الطبيعية والاحتياطات السلعية.

بل إن كثيرا من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية استخدمت نسبة كبيرا من الإيرادات الاستثنائية التي حققتها مؤخرا في دعم الإنفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى الإنفاق على الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، زادت الاستثمارات العامة بأكثر من 15% سنويا (بالأسعار الثابتة) في الفترة 2000-2008.

وثمة حاجة لانتهاج سياسات جيدة لضمان إدارة الزيادات الكبيرة في الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي بما يحقق مكاسب كبيرة على صعيد النمو. أي أن زيادة الاستثمار ينبغي أن تتم بوتيرة تتيح مجالا للاستثمار الخاص وتراعي اختناقات العرض. وينبغي للبلدان أن تبني احتياطات مالية لتجنب دورات "التوقف ثم الحركة" التي تكلفها الكثير. كذلك ينبغي أن تتسق وتيرة الاستثمار العام مع القدرات المؤسسية في البلد المعني، لضمان اختيار المشروعات بحكمة وتنفيذها بكفاءة، وهو ما ينطبق على الصحة والتعليم، حيث تكتسب فعالية الإنفاق الاجتماعي وكفاءة تنفيذه أهمية قصوى.

### تحديد الاتجاه: أطر المالية العامة

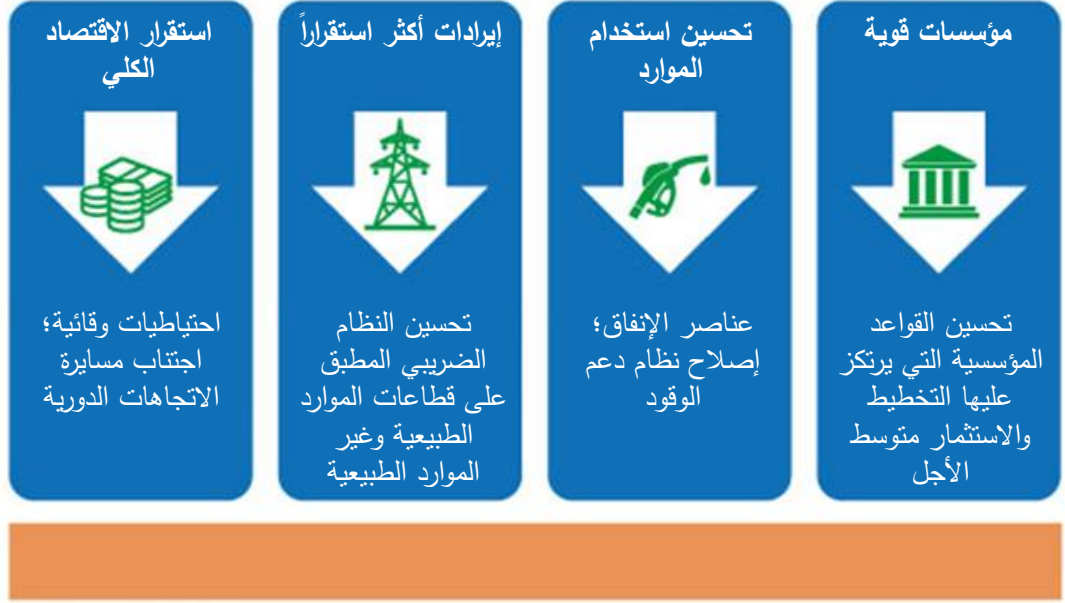
يؤكد تقرير الرائد المالي أهمية وضع إطار شامل للمالية العامة بغية تحسين إدارة الأموال العامة وسط أجواء عدم اليقين. ويحدد التقرير أربعة مجالات رئيسية في هذا الصدد:

- أولاً، وضع هدف مالي ملائم طويل الأجل تسترشد به سياسة المالية العامة. ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنظر إلى الطابع غير المتجدد للنفط والغاز والمعادن، وهو ما يدعو أيضاً إلى تكوين مدخرات تحقق استقرار الإيرادات حتى يمكن تخطي الصدمات الكبيرة والمزمنة.
- ثانياً، تكثيف الجهود لتوسيع قاعدة الإيرادات وتجنب الاعتماد المفرط على قطاع الموارد الطبيعية في الحصول على الإيرادات الحكومية.
- ثالثاً، تعزيز كفاءة الإنفاق العام. فمن المرجح أن تواجه البلدان الغنية بالموارد فترات طويلة من الانخفاض في إيرادات المالية العامة. ومن خلال تحسين إدارة الاستثمار العام والإنفاق العام، يمكن المساعدة في ضمان كفاءة خطط الإنفاق الحكومية وزيادة احتمالات نجاحها في تحقيق مكاسب مهمة على صعيد النمو. وهناك مجال أيضاً لمزيد من التخفيض في دعم الطاقة.

وأخيراً، يسلط الرائد المالي الضوء على أهمية إرساء مؤسسات قوية. فالتجربة تشير إلى أن إدخال تحسينات في جوانب مثل الحوكمة وجودة الخدمات الحكومية يشكل ضرورة لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو داعم للنمو طويل الأجل.

## إطار للمالية العامة من أجل نمو قابل للاستمرار

أي إطار مالي فعال لإدارة التقلبات يجب أن يشمل العناصر التالية:



المصدر: تقرير الرائد المالي لعام 2015، صندوق النقد الدولي.  
روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[طالع التدوينة](#)

[شاهد الفيديو](#)

[أفاق الاقتصاد العالمي](#)

[صفحة الاجتماعات السنوية](#)